

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.6/2019/8
23 September 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الدورة الأولى
عمّان، 8-9 كانون الأول/ديسمبر 2019

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

اتجاهات وهيكل صادرات الدول العربية

موجز

تستكشف هذه الوثيقة ما يدفع بالتغيرات في الصادرات من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجموعات البلدان فيها من حيث الأسواق والمنتجات المصدّرة ونوع السلع، حسب وضعها في مراحل التحويل والتطوير كمنتجات جديدة وموجودة سابقاً ومتوقفة، إزاء مجموعة متنوعة من تكتلات الشركاء، على مدى فترتين زمنيتين: بين عامي 1995 و2016 وبين عامي 2005 و2016. وتستننتج الوثيقة أن البلدان العربية دينامية إلى حدّ ما، وإن لم يكن بقدر دينامية أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من حيث إدخال منتجات جديدة والتوسع في أسواق جديدة بوجه عام. وفيما يتعلق ببلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإن الصادرات بين بلدان المنطقة وبين مجموعات البلدان فيها ليست دينامية بقدر دينامية الصادرات إلى خارج المنطقة، رغم عدد من الاتفاقات التجارية الإقليمية. ويمكن اعتبار هذا الاستنتاج دليلاً آخر على استشراف العوامل التي تعرقل التجارة الإقليمية رغم إزالة الحواجز الجمركية. وثمة استنتاج هام آخر من منظور التجارة البينية العربية هو تزايد أهمية السلع الاستهلاكية في المنتجات الجديدة في التجارة البينية الإقليمية. وإلى جانب الاستنتاج أن المنتجات المتوقفة في التجارة البينية في المنطقة هي في الغالب سلع وسيطة وأن السلع الاستهلاكية تحلّ بتزايد محل السلع الوسيطة في التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مدعوة إلى استعراض مضمون هذه الوثيقة وبحث المقترحات المتعلقة بطرق تحسين أداء التجارة الخارجية في المنطقة العربية.

-2-

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	5-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
4	11-6 أولاً- البيانات والنهج
5	25-12 ثانياً- النتائج
26	30-26 ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

مقدمة

1- فيما يتخطى مجرد احتساب معدلات نمو الصادرات من حيث القيمة أو الحجم إزاء شركاء مختلفين، يقتضي تقييم أداء صادرات بلد ما تقيماً لهذه الصادرات على عدة أبعاد. ومن بين الجوانب المثيرة جداً للاهتمام استكشاف ما يدفع بالتغيرات في صادرات البلد المعني من حيث الأسواق التي تُخَدَم والمنتجات التي تُصدَّر. فمثلاً، قد يكون نمو الصادرات نتيجة لـ: زيادة كبيرة في عدد الأسواق التي تُخَدَم؛ أو تصدير مجموعة أوسع من المنتجات؛ أو ارتفاع قيم الصادرات إلى أسواق كان يجري التصدير لها من قبل؛ أو ارتفاع قيم منتجات كان يجري تصديرها قبلاً.

2- ويمكن أن يكشف تحليل الصادرات على هذا النحو بوضوح أداء الصادرات في الماضي وأثر السياسات التجارية المرتبطة بها، ما من شأنه إرشاد صانعي السياسات إلى تحديد المجالات أو التدابير التي يُحتمل أن تعزز الصادرات. فمثلاً، إذا كان هناك تفضيل قوي للتنوع، فإن تطوير مزايا نسبية في منتجات ليست بعد في سلة صادرات البلد المعني يوفر آفاقاً أفضل لتعزيز صادراته. وعلى نحو مشابه، إذا كانت أسواق التصدير القائمة مُشبعة إلى حدٍ كبير، فإن التوسع في أسواق جديدة، ربما إلى جانب استحداث مزايا نسبية في منتجات جديدة، ينبغي أن يكون هدف السياسة التجارية. وفي هذه الحالة الأخيرة، ما لم تقترن مكاسب القدرة التنافسية بجهود ترمي إلى اختراق أسواق جديدة فإنها قد تترجم إلى زيادة ضئيلة فحسب في الصادرات أو لا زيادة فيها إطلاقاً. ولذا، ينبغي في معظم الحالات توجيه السياسة التجارية نحو تنويع الصادرات من خلال تصدير المزيد من المنتجات أو خدمة المزيد من الجهات.

3- تواصل القدرة التنافسية التطور مع مرور الوقت مدفوعة بالتغيرات التكنولوجية وتغير الأفضليات، ويتعين على المنتجين أن يواكبوا هذه التغيرات كي يتمكنوا من خدمة الأسواق والاستفادة من فرص التصدير. وبهذا المعنى، التوسع في منتجات و/أو أسواق جديدة يُعدُّ تطوراً إيجابياً. غير أن من المهم أيضاً الحفاظ على القدرة التنافسية في المنتجات التي يتخصص بها البلد المعني، لضمان استدامة الإنتاج والصادرات والتدليل على أن المنتجات أو الأسواق الجديدة ليست نتيجة اكتشافات عشوائية، بل ناتجة عن جهود منهجية وعن استراتيجية. ويمكن للأسواق الإقليمية أن تلعب دوراً حاسماً في مسعى اكتشاف أسواق و/أو منتجات جديدة من خلال توفير علاقات تجارية يمكن أن ترعى المُصدِّرين كي يتمكنوا من تلبية المعايير الدولية وتعزيز التعلُّم عن طريق العمل وبناء المزيد من القدرة التنافسية.

4- ويمكن أيضاً توسيع نطاق التحليل للكشف عن نوع المنتجات التي تتشكَّل منها تدفقات تصدير من حيث الأسواق التي تُخَدَم أو المنتجات التي تُتداول تجارياً. وفي الدراسة، تُصنَّف المنتجات حسب وضعها من حيث مرحلة التطوير: مواد خام و/أو سلع وسيطة و/أو سلع رأسمالية و/أو سلع استهلاكية. ويمكن لتصنيف المنتجات المُصدَّرة على هذا النحو أن يوفر فهماً أفضل لطبيعة ومدى المشاركة في شبكات الإنتاج وسلاسل الإمداد الدولية، كما للاتجاهات الناشئة في هذه المشاركة. فمثلاً، في حالة السلع الوسيطة، نشوء تدفقات جديدة من حيث المنتجات المتداولة تجارياً وأسواق المقصد هام بوجه خاص⁽¹⁾.

Andrea Beltramello, Koen De Backer and Laurent Moussiégt, "The export performance of countries within (1) global value chains (GVCs)", OECD Science, Technology and Industry Working Papers, No. 2012/2 (Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development).

5- فيما تبقى من هذه الورقة، يصف القسم الثاني بإيجاز النهج المُتَّبَع والبيانات المستخدمة لتحليل التغيُّر في تدفقات الصادرات الثنائية بين تكتلات/مناطق مختارة، ويعرض القسم الثالث نتائج هذه العملية، قبل عرض الاستنتاجات في القسم الرابع والأخير.

أولاً- البيانات والنهج

6- النهج المُتَّبَع في هذه الورقة لقياس تنوع الصادرات من حيث الأسواق التي تُحَدَم والمنتجات التي تُصدَّر أو التوسع في هذه الأسواق والمنتجات، فضلاً عن المنتجات أو الأسواق المتوقفة، واضح ومباشر نسبياً. فلهذه الغاية، يُصنَّف التغيُّر في قيمة صادرات البلد بين فترتين ببساطة إلى صادرات إلى أسواق قائمة بمنتجات موجودة حالياً في سلة الصادرات (هامش التكتيف)، وصادرات إلى أسواق جديدة ومنتجات جديدة (هامش التوسع)، وتوقف المنتجات أو الأسواق.

7- من الناحية العملية، يمكن القيام بهذا التصنيف باستخدام مستويات مختلفة من التفكيك لبيانات الصادرات على مستوى المُنتَج، وكلما كانت البيانات أدق تفصيلاً، كلما التقطت بشكل أفضل دينامية مبادرات المُصدِّرين للتوسع إلى أسواق جديدة ومنتجات جديدة. فمثلاً، من شأن بيانات أكثر تفصيلاً التقاط قدر أكبر من تمايز المُنتجات.

8- وفي حين يبدو تعريفاً هامش التكتيف وهامش التوسع واضحين ومباشرين إلى حدِّ ما، يمكن استخدام تعريفات بديلة للأسواق الجديدة والمنتجات الجديدة. فيمكن تعريف سوق جديدة معينة بأنها شريك تجاري لم يُصدَّر إليه أي مُنتَج في السنة المرجعية، ولكن صُدِّر له بعض المنتجات في السنوات اللاحقة. وبدلاً من ذلك، يمكن تعريف السوق الجديدة بالتركيز على المُنتَج بالإشارة إلى سوق معينة كسوق جديدة إذا كانت وجهةً لمُنتَج معين لم يكن يُصدَّر إليها في السنة المرجعية. وبموجب هذا التعريف الأخير، يمكن تصنيف السوق على أنها جديدة حتى لو كانت هناك منتجات أخرى تُصدَّر إليها في السنة المرجعية.

9- وعلى نحو مشابه، يمكن تعريف المُنتَج الجديد بالإشارة إلى الشريك التجاري أو، وذلك أكثر طموحاً، بغض النظر عن الشريك. وبموجب التعريف بالإشارة إلى الشريك، يُعتبر المُنتَج جديداً إذا لم يكن يُصدَّر إلى الشريك في السنة المرجعية، لكنه صُدِّر إليه في السنة أو السنوات اللاحقة. أما بموجب التعريف الطموح، فيعتبر المُنتَج جديداً إذا لم يكن يُصدَّر إلى أي شريك في السنة المرجعية، لكنه صُدِّر إلى وجهة أو أخرى في السنة أو السنوات اللاحقة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه، تبعاً لخيارات تعريف المُنتجات الجديدة والأسواق الجديدة، قد تصبح بعض مكونات النموذج الرياضي زائدة عن الحاجة فتُجرى الحسابات وفقاً لذلك.

10- أُجري التحليل الذي يُعرض في القسم التالي باستخدام تدفقات تصدير البضائع على مستوى الرموز بستة أرقام في النظام المنسق (HS 6-digit) في قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة (UN Comtrade database). ولضمان أن يمكن احتساب التغيُّرات على فترات أطول، اعتمدت التسمية HS1988/92، على أساس التصنيف القطاعي لتسميات النظام المُنسَق للمنظمة العالمية للجمارك. ولإجتناب التحيز الذي قد تتسبب به ثغرات في البيانات، إذا لم تكن هناك لبلد معين بيانات في إحدى السنوات لاحتمال التغيُّر في صادرات البضائع الثنائية، لا يُدرج ذلك البلد في الإجمالي للكتلة التي ينتمي إليها كُمْبَلُغ أو شريك. وقد كان من شأن الإخفاق في إجراء هذا التعديل أن يؤدي دون مبرر إلى تحديد جميع منتجات البلد المعني على أنها منتجات متوقفة أو منتجات جديدة.

11- وكخطوة إضافية، يجري مزيد من التفكيك للمنتجات الجديدة والموجودة والمتوقفة حسب وضعها في مراحل التطوير والتحويل، استناداً إلى تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وتُجمع المنتجات المصدرة في أربع فئات واسعة: مواد خام و سلع رأسمالية و سلع وسيطة و سلع استهلاكية نهائية.

ثانياً- النتائج

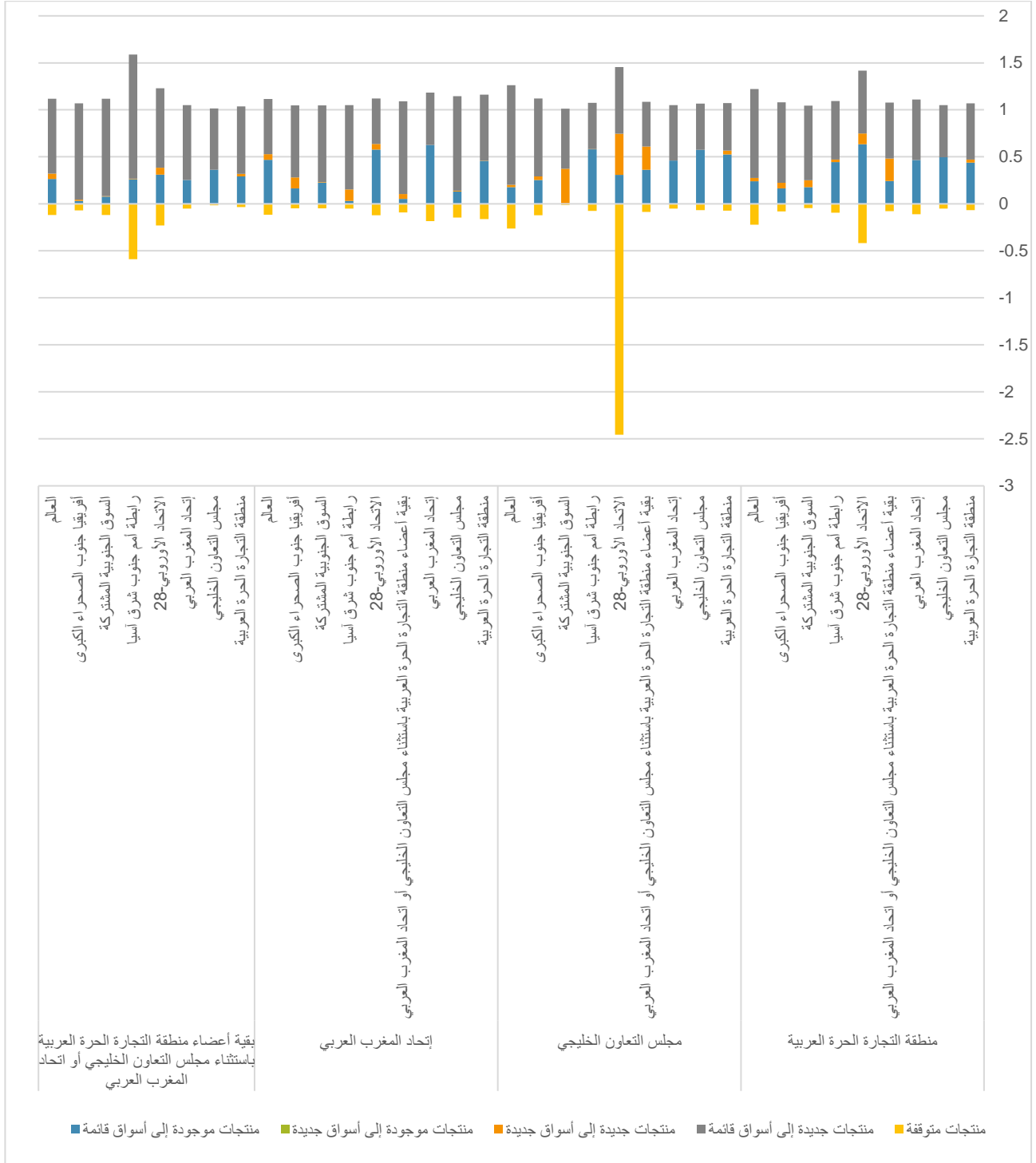
12- لاستكشاف كيفية تطوّر صادرات المنطقة العربية ومجموعات البلدان فيها إزاء التكتلات والمناطق المختارة كشركاء، جرى التحليل الذي ذُكر في القسم السابق للفترتين الزمنية 2016-1995 و 2016-2005. ومن خلال تضيق الفترة الزمنية، نهدف لا فقط إلى تسليط الضوء على الاتجاهات الأحدث عهداً ولكن أيضاً إلى تبيان كيف تُدخل منتجات جديدة بشكل مكثف أو تُخترق أسواق على مدى أطر زمنية مختلفة. وتجري الحسابات نفسها لكثّل ومناطق مختارة كمبلغين لقياس ومقارنة الاستنتاجات للمنطقة العربية.

13- كيف تبدو المنطقة العربية في هذا النوع من التحليل؟ عندما يجري تحليل التغيّر في صادرات السلع في المنطقة ومجموعات البلدان فيها بين عامي 1995 و 2016 حسب هامش التكتيف وهامش التوسع، تظهر صورة مثيرة للاهتمام (الشكل 1 ألف). تشكّل المنتجات أو الأسواق الجديدة جزءاً أكبر من التغيّر في صادرات السلع في المنطقة العربية إزاء الشركاء من خارج المنطقة مما في الصادرات البينية في المنطقة. وهذا أمر مثير للدهشة إلى حدّ ما نظراً لأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كانت سارية المفعول خلال الفترة بأكملها تقريباً. وعلى الرغم من أن الأمر يتطلب تحليلات أكثر دقة، يشير هذا التحليل السريع إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أخفقت إلى حدّ كبير في تحفيز الشركات العربية على إقامة علاقات تجارية مع شركائها في المنطقة. غير أن التغيّر في صادرات المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا أكثر شبيهاً بالصادرات البينية في المنطقة من حيث هامشي التكتيف والتوسع، وقد يعكس ذلك حقيقة أن السوقين هاتين أكثر نضجاً ولديهما سلال صادرات موجهة إليهما أكثر رسوخاً.

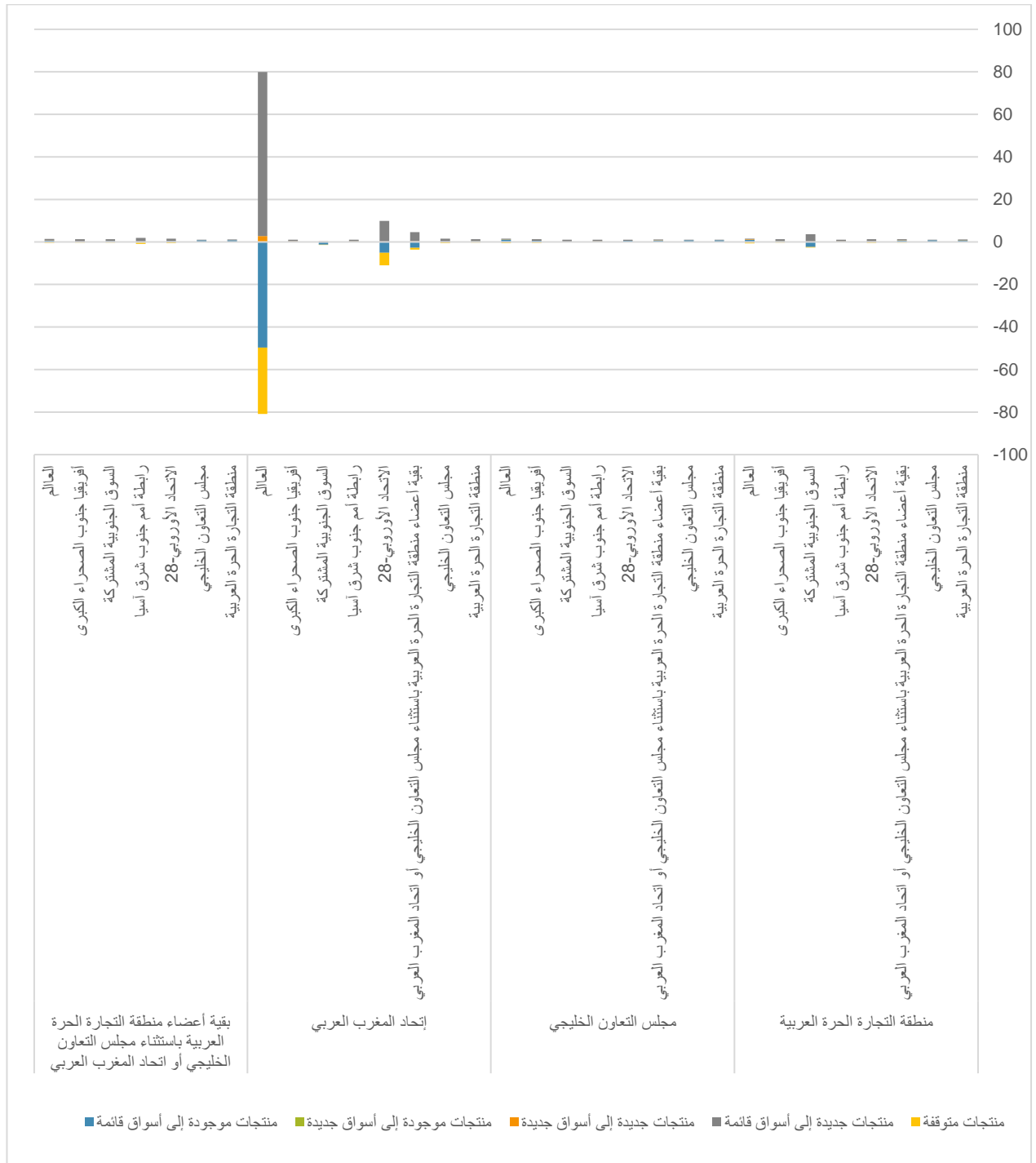
-6-

الشكل 1- تركيبة التغير في الصادرات السلعية الثنائية على بُعدي هامش التكتيف وهامش التوسع للمنطقة العربية ومجموعات البلدان فيها

ألف- بين عامي 1995 و2016



باء- بين عامي 2005 و2016



المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على بيانات قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (اطّلع عليها في كانون الثاني/يناير 2019).

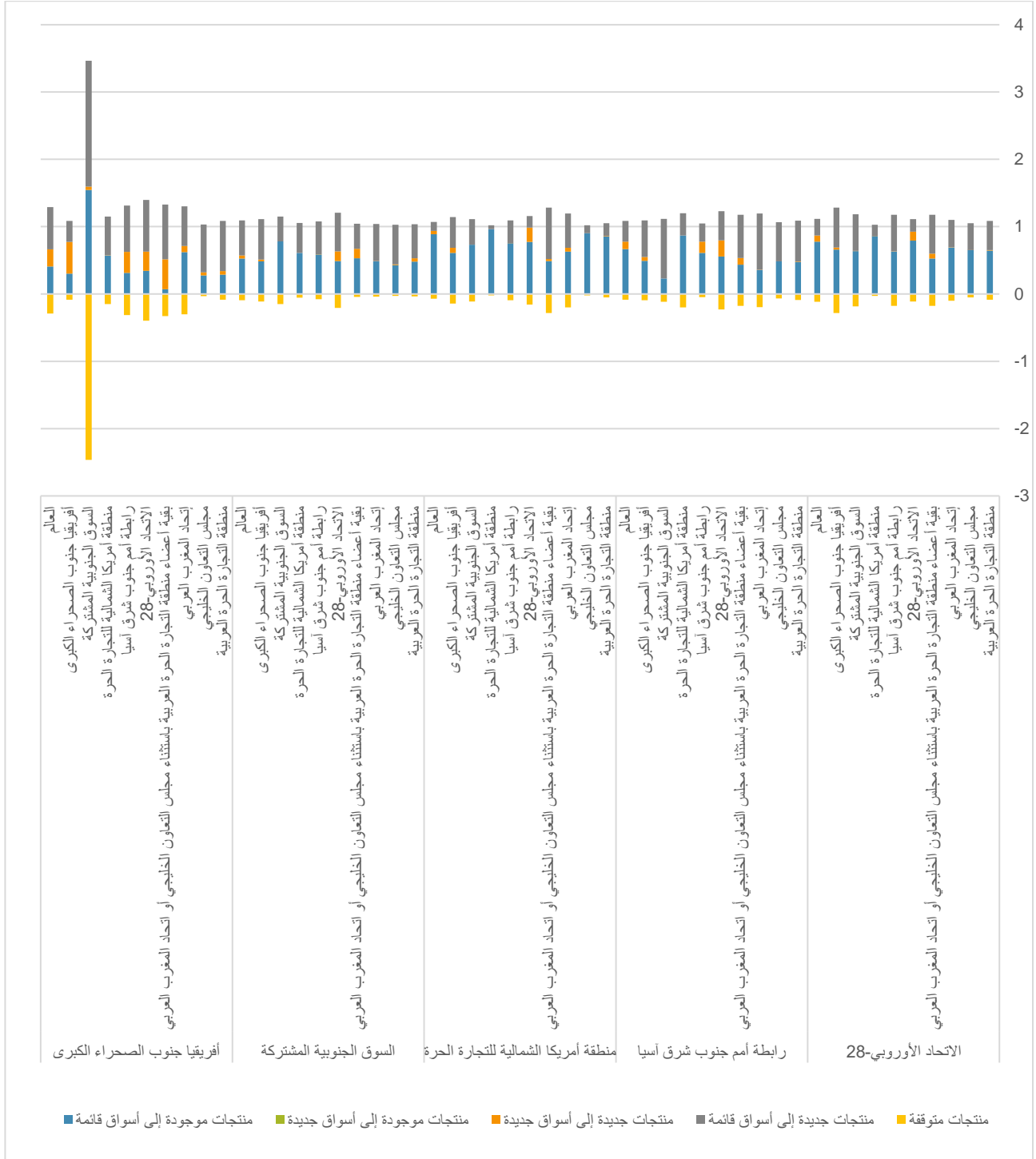
14- أما التغيُّر في صادرات السلع من مجموعات البلدان في المنطقة بين عامي 1995 و2016 فقد تطور بشكل مختلف إلى حدِّ ما. فبروز المنتجات أو الأسواق الجديدة يميل إلى أن يكون أكبر فيما يتعلق بالتغيُّر في صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي الموجهة إلى شركاء غير عرب. وبهذا المعنى، مجلس التعاون الخليجي مشابه للمنطقة العربية. من ناحية أخرى، يُبدي اتحاد المغرب العربي نمطاً متميزاً. فحصة المنتجات أو الأسواق الجديدة منخفضة نسبياً في التغيُّر في صادرات اتحاد المغرب العربي إلى المنطقة العربية ككل وإلى الاتحاد الأوروبي وفي صادراتها البينية ضمن الاتحاد نفسه، إلا أنها إلى حدِّ ما مرتفعة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية باستثناء أعضاء مجلس التعاون الخليجي وأعضاء اتحاد المغرب العربي. ولدى البلدان العربية غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي أو اتحاد المغرب العربي سلة تصدير دينامية نوعاً ما إزاء جميع الشركاء المختارين. ومع ذلك، فإن حصة المنتجات أو الأسواق الجديدة في التغيُّر في صادرات السلع إلى المنطقة العربية ومجموعات البلدان فيها أقل وإن هامشياً.

15- والتغيُّر بين عامي 1995 و2016 في قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة مدفوع إلى حدِّ كبير بزيادة الصادرات على بُعد هامش التكتيف (الشكل 2 ألف). بعبارة أخرى، يبدو أن لدى تكتلات البلدان الأكثر تقدماً حصة مرتفعة نسبياً من المنتجات الموجودة الموجهة إلى الأسواق القائمة، وهذه الحقيقة تعتبر متينة تماماً إزاء تغيُّر الفترة الزمنية. ومن التفسيرات الممكنة أن هذه البلدان تميل إلى أن تكون لها سلال صادرات وعلاقات تصدير راسخة. وفي حالة السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور)، وبقدر أكبر بكثير في حالة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن التوسع إلى أسواق جديدة أو منتجات جديدة أكثر أهمية.

16- مع ذلك، يختلف مدى هيمنة هامش التكتيف أو هامش التوسع في دفع قيمة الصادرات باختلاف الشريك. فالإتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وبلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي وبقية البلدان، أسواق أكثر دينامية نسبياً بسبب إدخال منتجات جديدة. وفي حين أن التغيُّر في قيمة صادرات بلدان منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة إلى مجلس التعاون الخليجي مدفوع في معظمه بالمنتجات والأسواق القائمة، إلا أن صادراتها إلى بقية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي أو اتحاد المغرب العربي، وبدرجة أقل إلى اتحاد المغرب العربي، مدفوعة بمنتجات جديدة. وفيما يتعلق بالسوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور)، يبدو أن بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجموعات البلدان في المنطقة تشكّل أسواقاً دينامية معتدلة لها، مع عدم وجود اختلافات كبيرة بشكل خاص بين مجموعات البلدان من حيث هامش التكتيف أو هامش التوسع. وفي حالة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء فإن التغيُّر في الصادرات إلى بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مدفوع في معظمه بهامش التوسع، لكنه ليس دينامياً بقدر دينامية صادراتها إلى شركاء آخرين. ومن المثير لبعض الاهتمام أن التغيُّر في صادرات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إلى بلدان اتحاد المغرب العربي مدفوع بدرجة أقل بهامش التوسع مما هو إلى مجموعات البلدان الأخرى في المنطقة العربية، رغم قربها الجغرافي لها وروابطها التجارية الأقوى معها. ويمكن تفسير هذا التناقض الظاهري بالنظر إلى التغيُّر في الصادرات بين عامي 2005 و2016 (الشكل 2-ب). فصادرات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إلى اتحاد المغرب العربي تميل إلى أن تكون أكثر دينامية بكثير من صادراتها إلى مجموعات البلدان العربية الأخرى عندما تؤخذ بالاعتبار فترة زمنية لاحقة، ما يشير إلى أن اتحاد المغرب العربي كان سوقاً راسخة نسبياً لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء و/أو أن سلة المنتجات المُصدَّرة إلى بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باستثناء بلدان اتحاد المغرب العربي كانت في البداية محدودة إلى حدِّ ما.

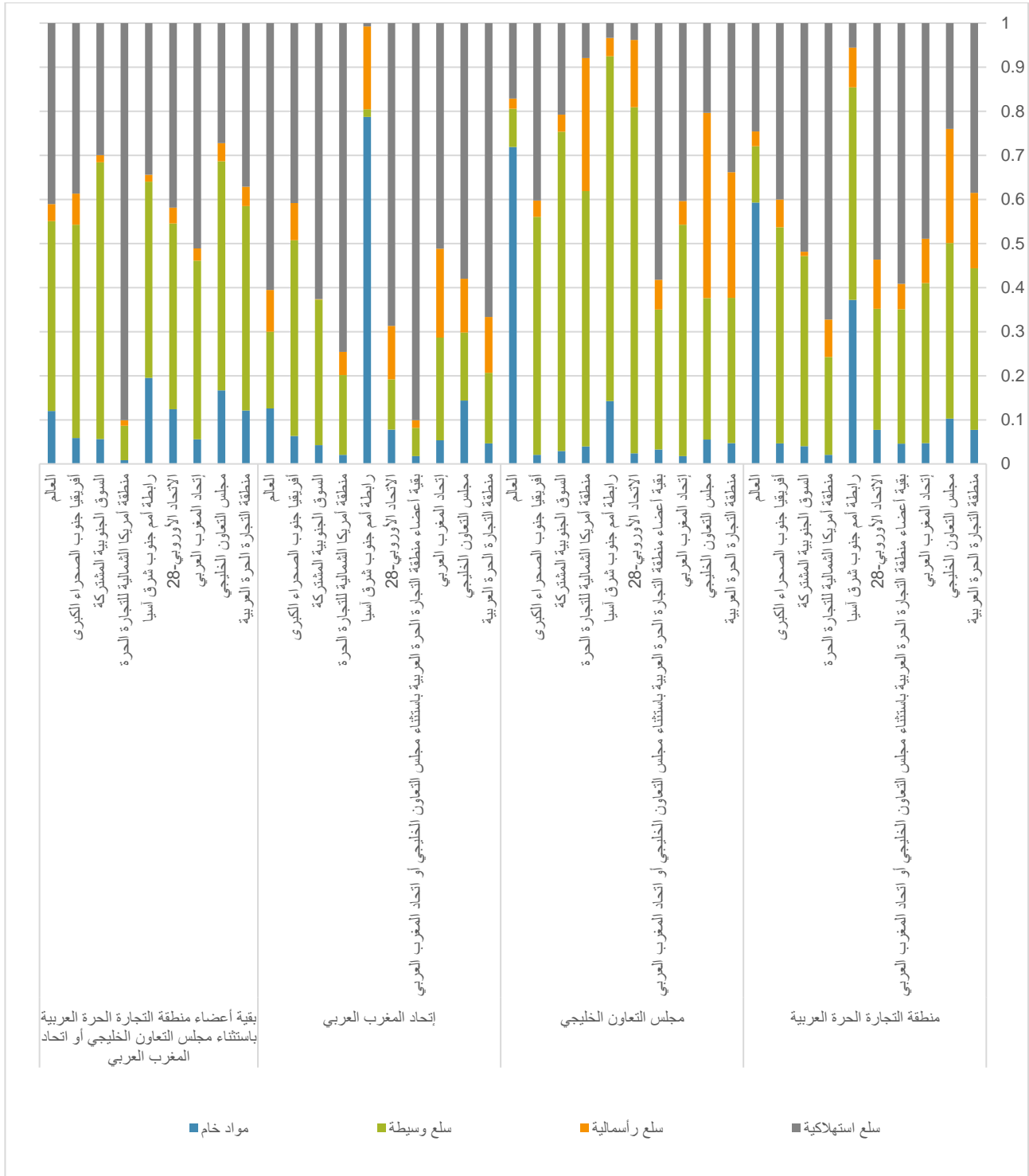
الشكل 2- تركيبة التغير في الصادرات السلعية الثنائية على بُعدي هامش التكتيف وهامش التوسع لكتل أو مناطق تجارية مختارة

ألف- بين عامي 1995 و2016

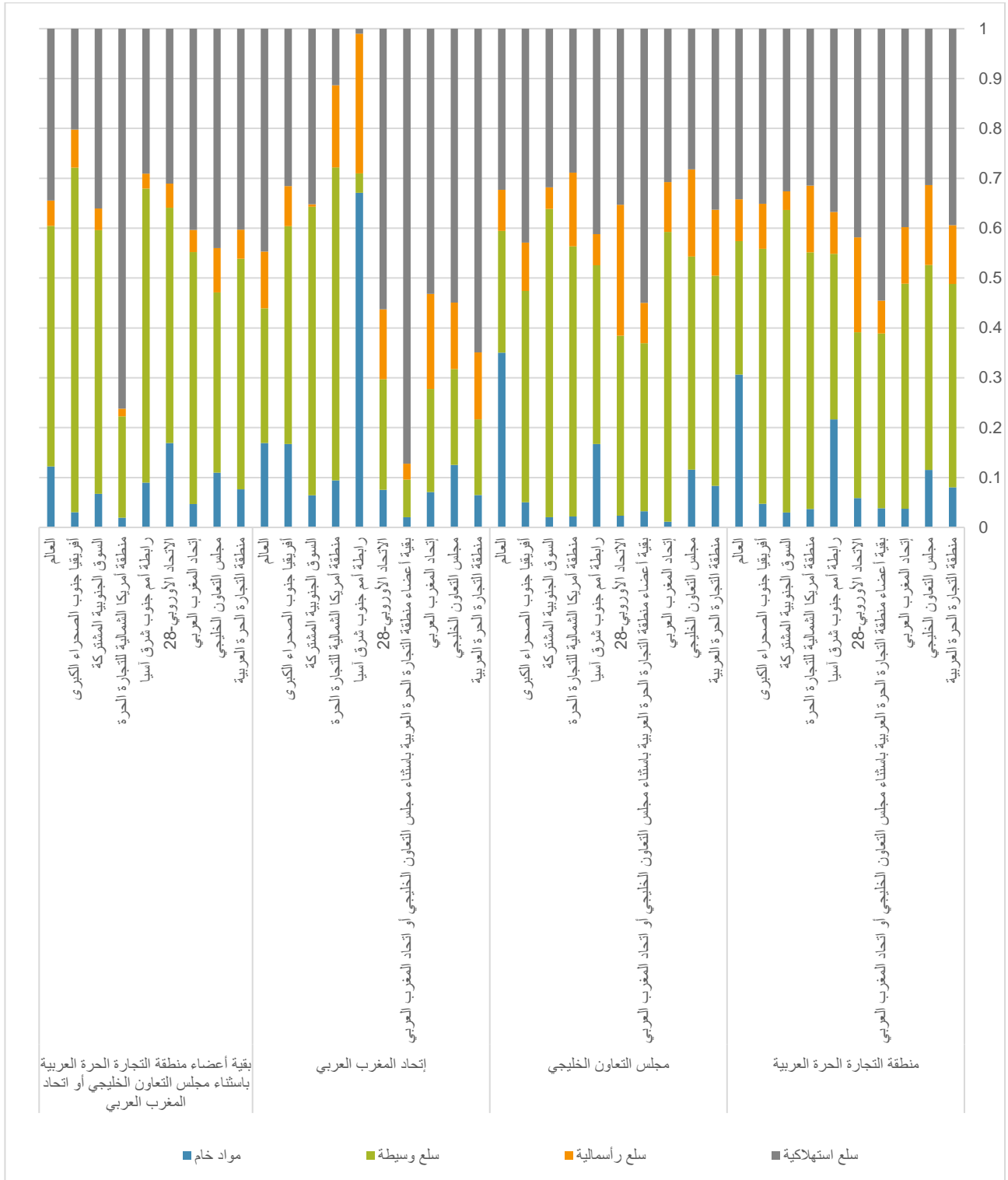


الشكل 3- تركيبة المنتجات الجديدة حسب مرحلة التطوير في المنطقة العربية ومجموعات البلدان فيها

ألف- بين عامي 1995 و2016



باء- بين عامي 2005 و2016



المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على بيانات قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (اطَّلَع عليها في كانون الثاني/يناير 2019).

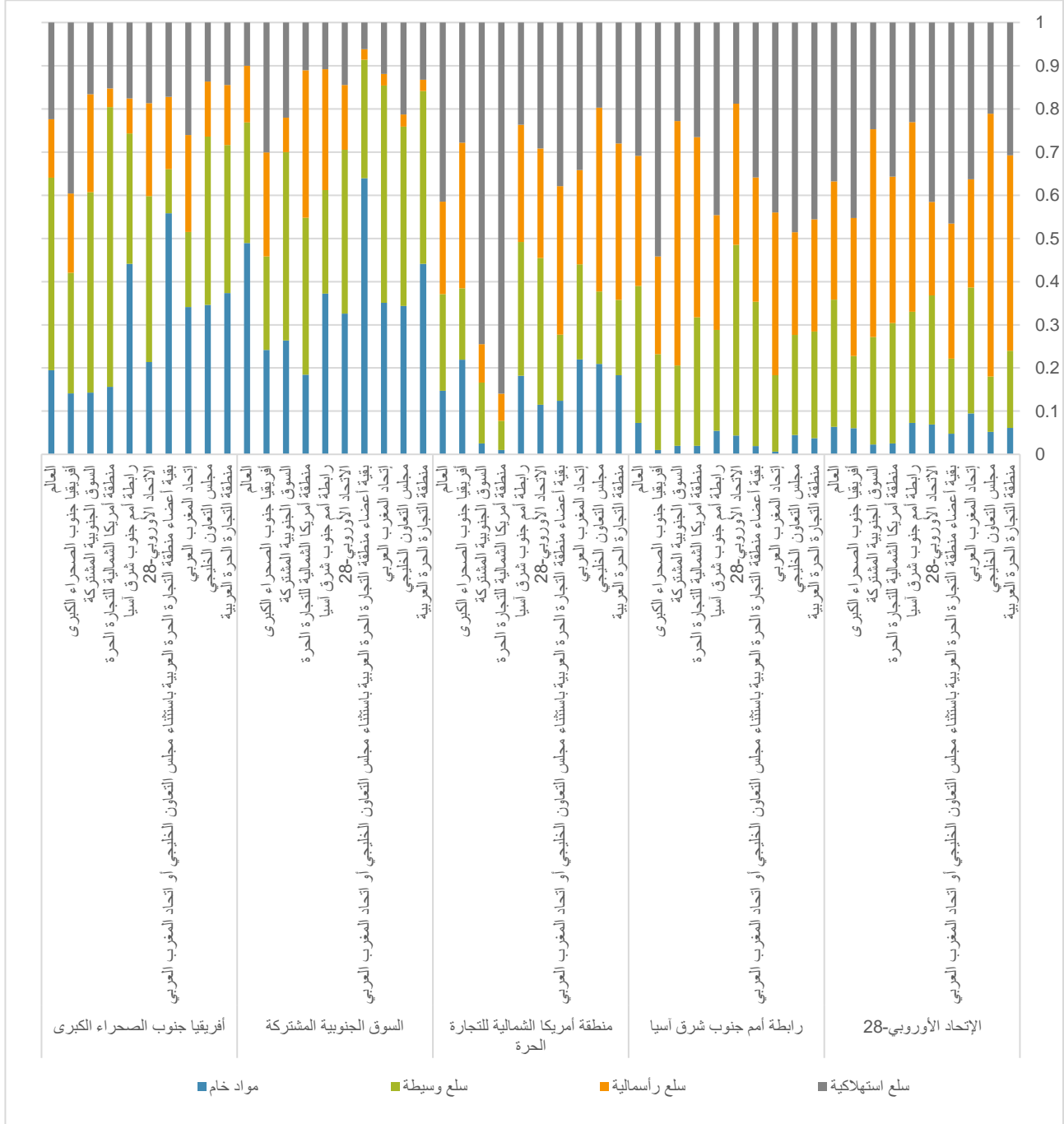
17- ما هي أنواع المنتجات التي تدفع التغير في قيمة المنتجات الجديدة كما حُدثت في القسم السابق حسب موقعها في مراحل التحويل والتطوير. تهيمن على المنتجات الجديدة السلع الوسيطة والاستهلاكية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ككل ولمجموعات البلدان العربية باستثناء اتحاد المغرب العربي (الشكل 3). وفي حالة اتحاد المغرب العربي، تميل السلع الاستهلاكية إلى الهيمنة على المنتجات الجديدة من حيث القيمة إزاء معظم الشركاء. وتدفع المواد الخام التغير في قيمة المنتجات الجديدة المُصدرة من اتحاد المغرب العربي إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتدفعه إلى منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والسوق الجنوبية المشتركة السلع الوسيطة.

18- وفي حالة الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، تشكل السلع الرأسمالية والاستهلاكية حصة مرتفعة من المنتجات الجديدة إزاء معظم الشركاء، وتبرز السلع الوسيطة في صادرات المنتجات الجديدة (الشكل 4). وفيما يتعلق بالسوق الجنوبية المشتركة وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تدفع المواد الخام، إلى جانب السلع الوسيطة، التغير في المنتجات الجديدة. ومن المثير للاهتمام أن تركيبة المنتجات الجديدة لا تتغير إلا قليلاً بين الفترات المعنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجموعات البلدان فيها والكتل والمناطق المختارة.

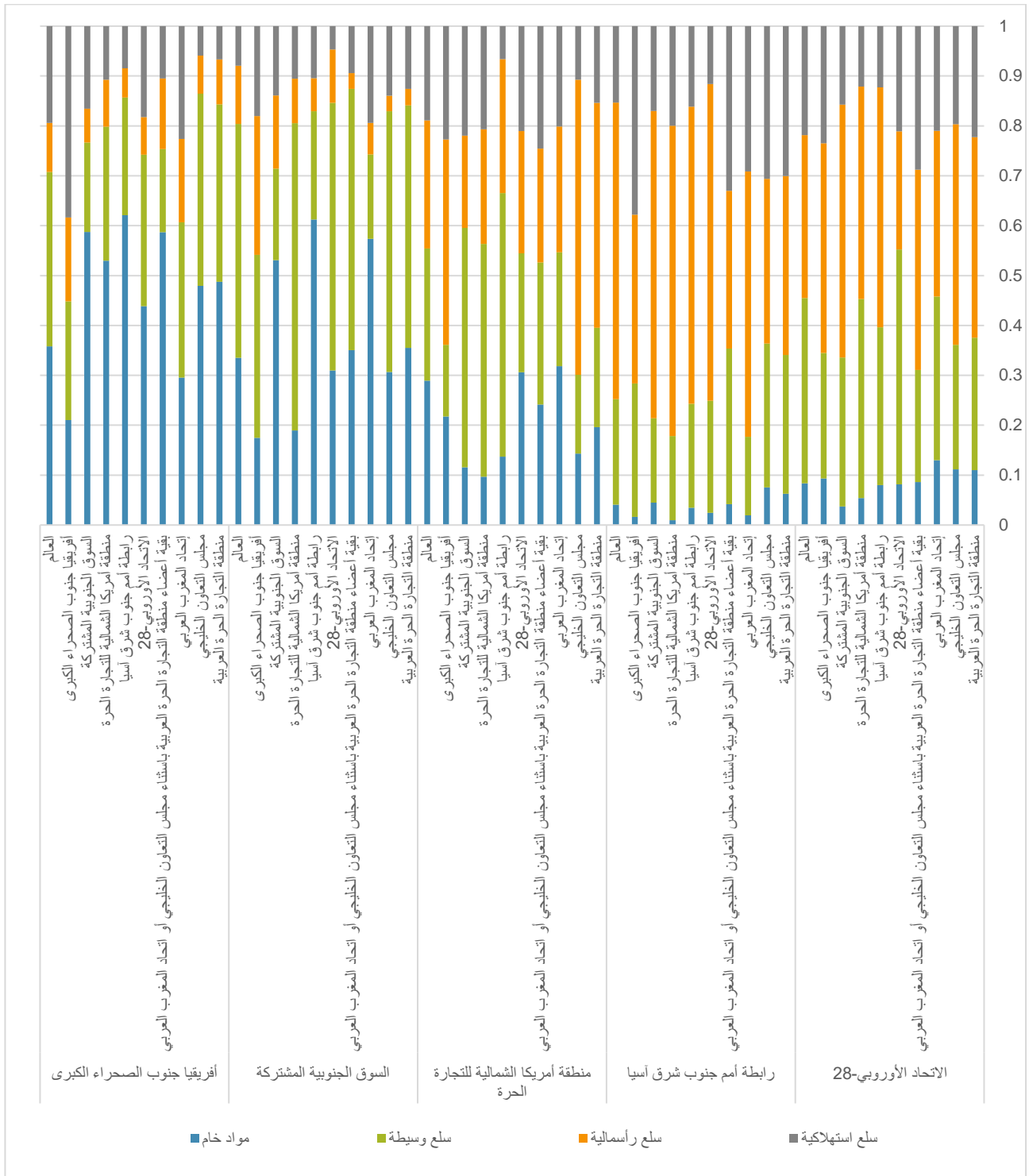
19- وأما فيما يتعلق بالمنتجات التي تدفع التغير في قيمة المنتجات الموجودة في بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجموعات البلدان فيها، فإن الصورة مختلطة إلى حدٍ ما وتتوقف بشكل حاسم على المبلغ والشريك والفترة الزمنية المعنية (الشكل 5). وفي الأحوال جميعاً، لا تساهم السلع الرأسمالية إلا قليلاً في تغير قيمة المنتجات الموجودة المُصدرة، بصرف النظر عن ثنائيات المبلغين-الشركاء أو الفترة الزمنية المعنية. وتهيمن السلع الاستهلاكية على التغير في قيمة المنتجات الموجودة التي تُصدّر بين بلدان المنطقة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتليها السلع الوسيطة. ويبدو أن ذلك يصح أيضاً بالنسبة إلى التغير في فترات زمنية أحدث عهداً. وتجدر ملاحظة أن التغير في صادرات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من المنتجات الموجودة إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والسوق الجنوبية المشتركة أصبح يتركز بتزايد على السلع الوسيطة، منتقلاً من السلع الاستهلاكية في حالة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي ومن المواد الخام في حالة الصادرات إلى منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والسوق الجنوبية المشتركة. وقد هيمنت السلع الوسيطة وما زالت على صادرات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من المنتجات الموجودة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

الشكل 4- تركيبة المنتجات الجديدة حسب مرحلة التطوير في الكتل أو المناطق التجارية الرئيسية

ألف- بين عامي 1995 و2016



باء- بين عامي 2005 و2016

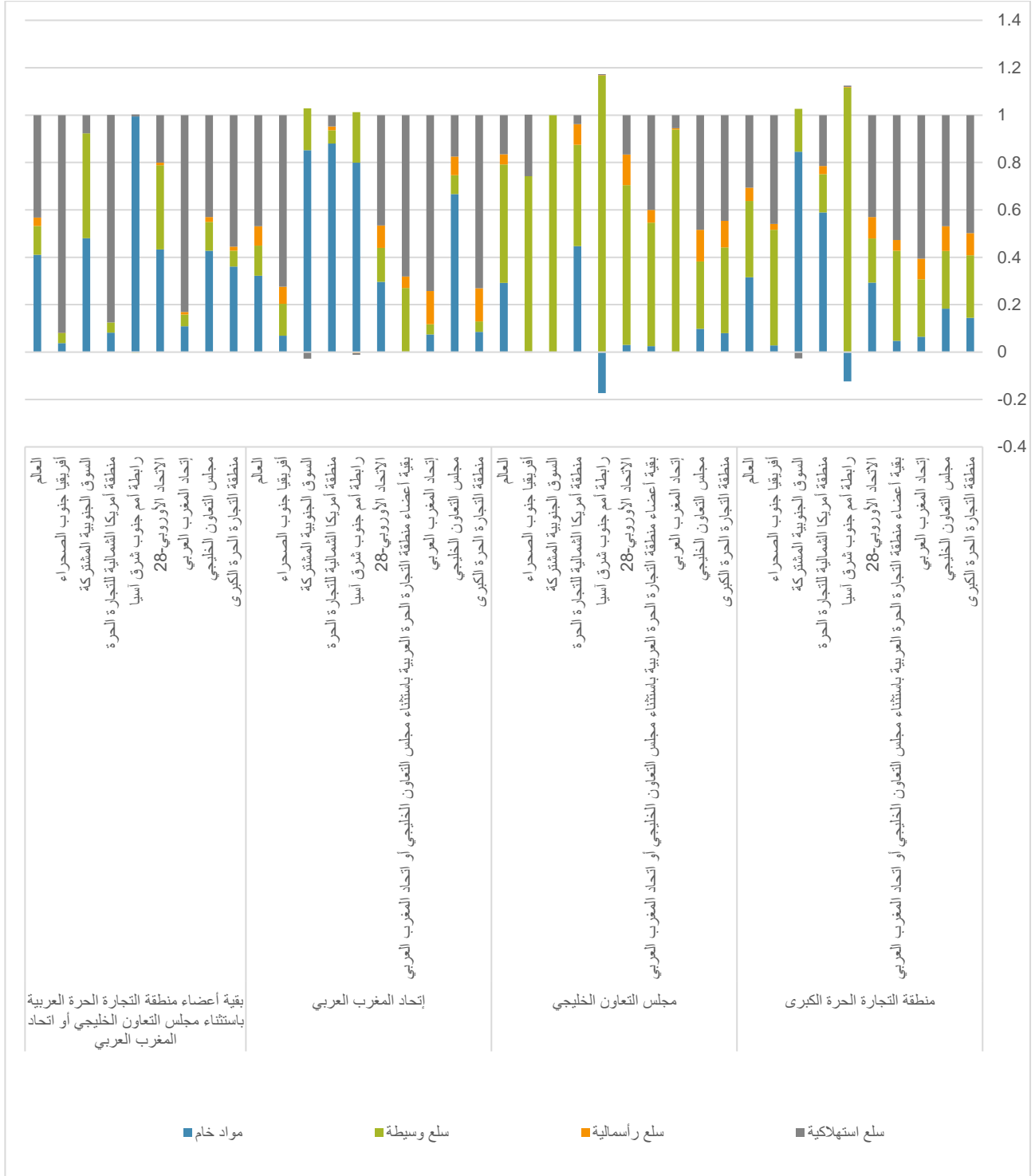


المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على بيانات قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (اطَّلَع عليها في كانون الثاني/يناير 2019).

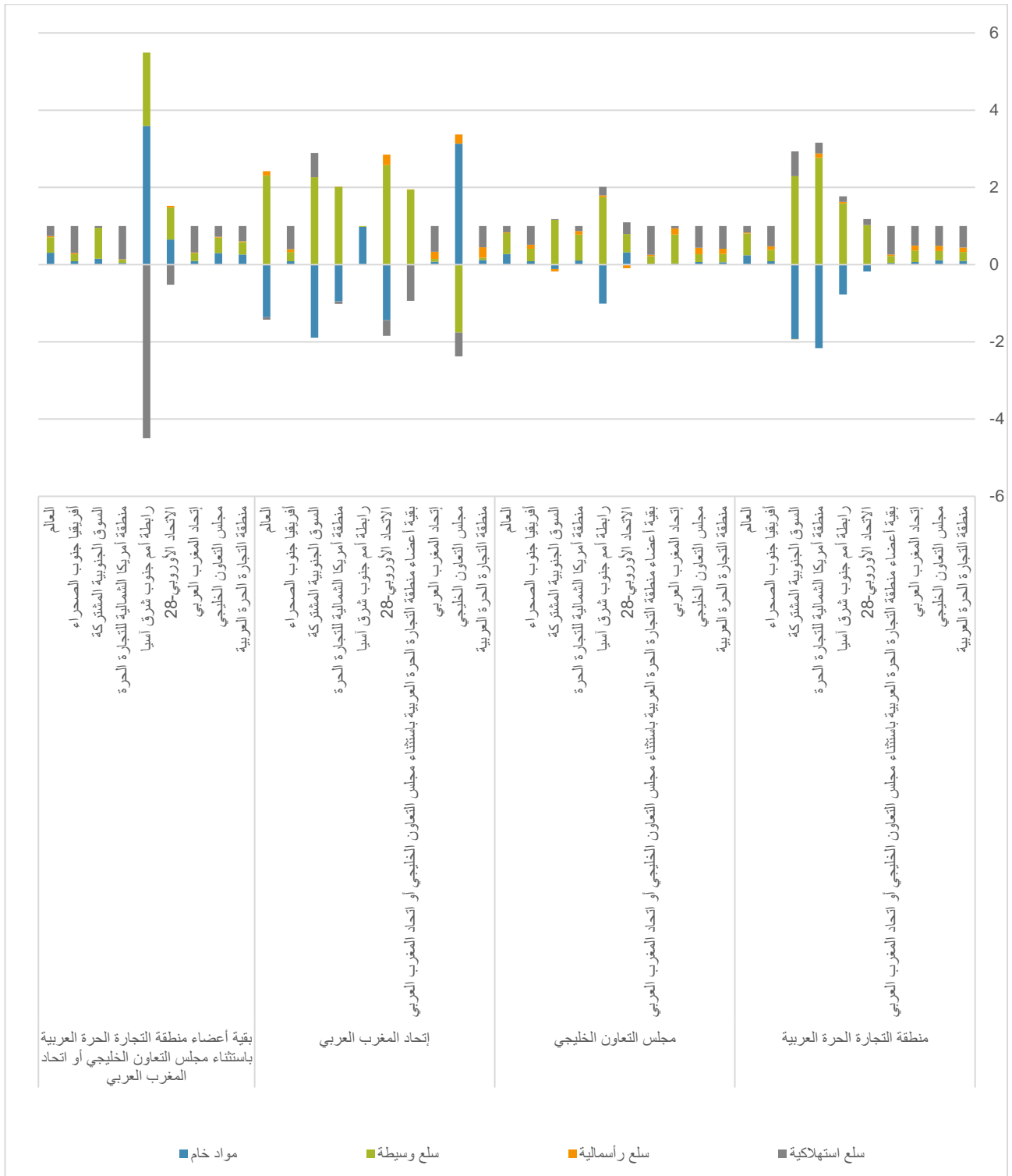
-16-

الشكل 5- تركيبة المنتجات الموجودة حسب مرحلة التطوير في المنطقة العربية ومجموعات البلدان فيها

ألف- بين عامي 1995 و2016



باء- بين عامي 2005 و2016

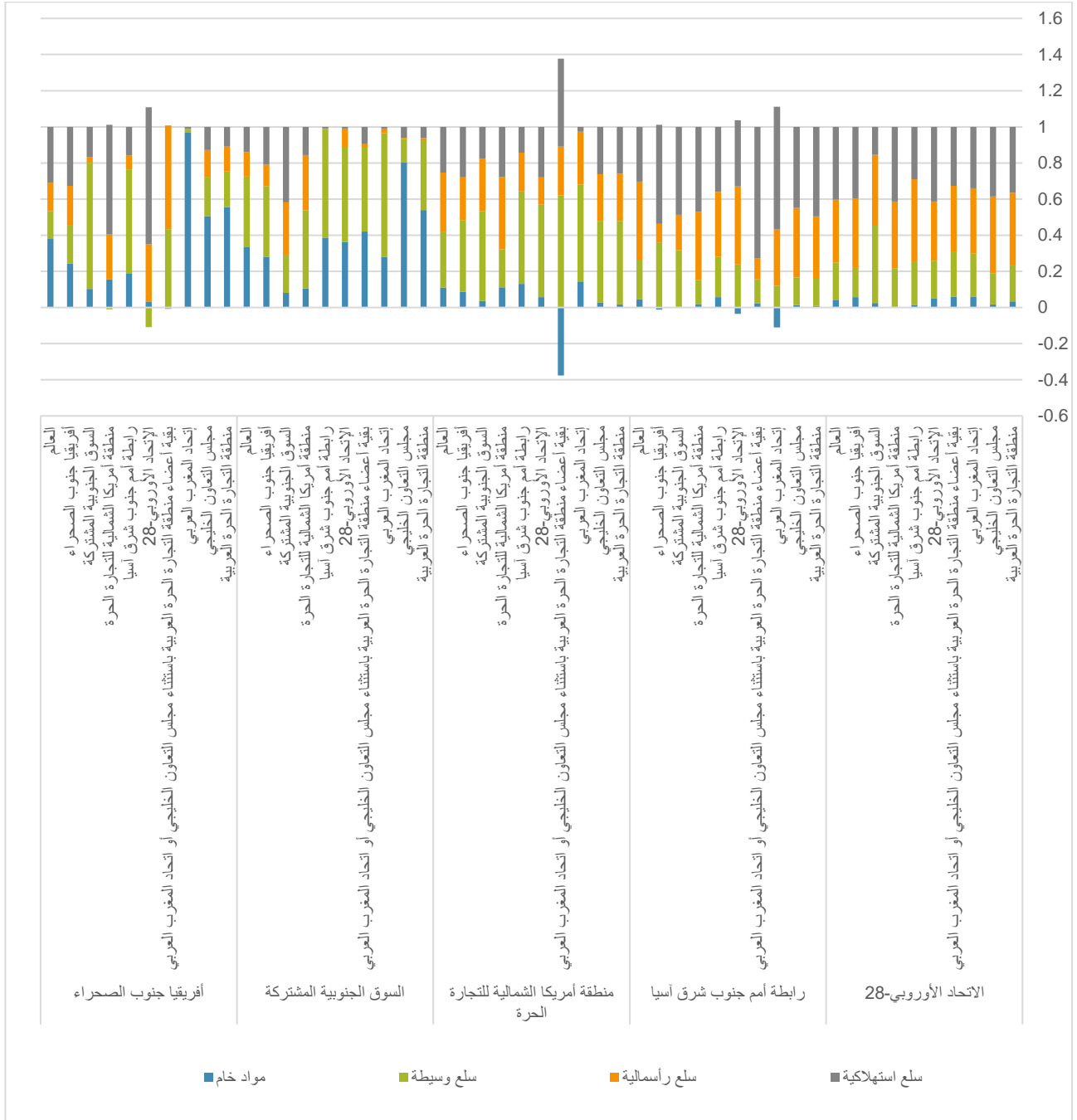


المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على بيانات قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (اطَّلَع عليها في كانون الثاني/يناير 2019).

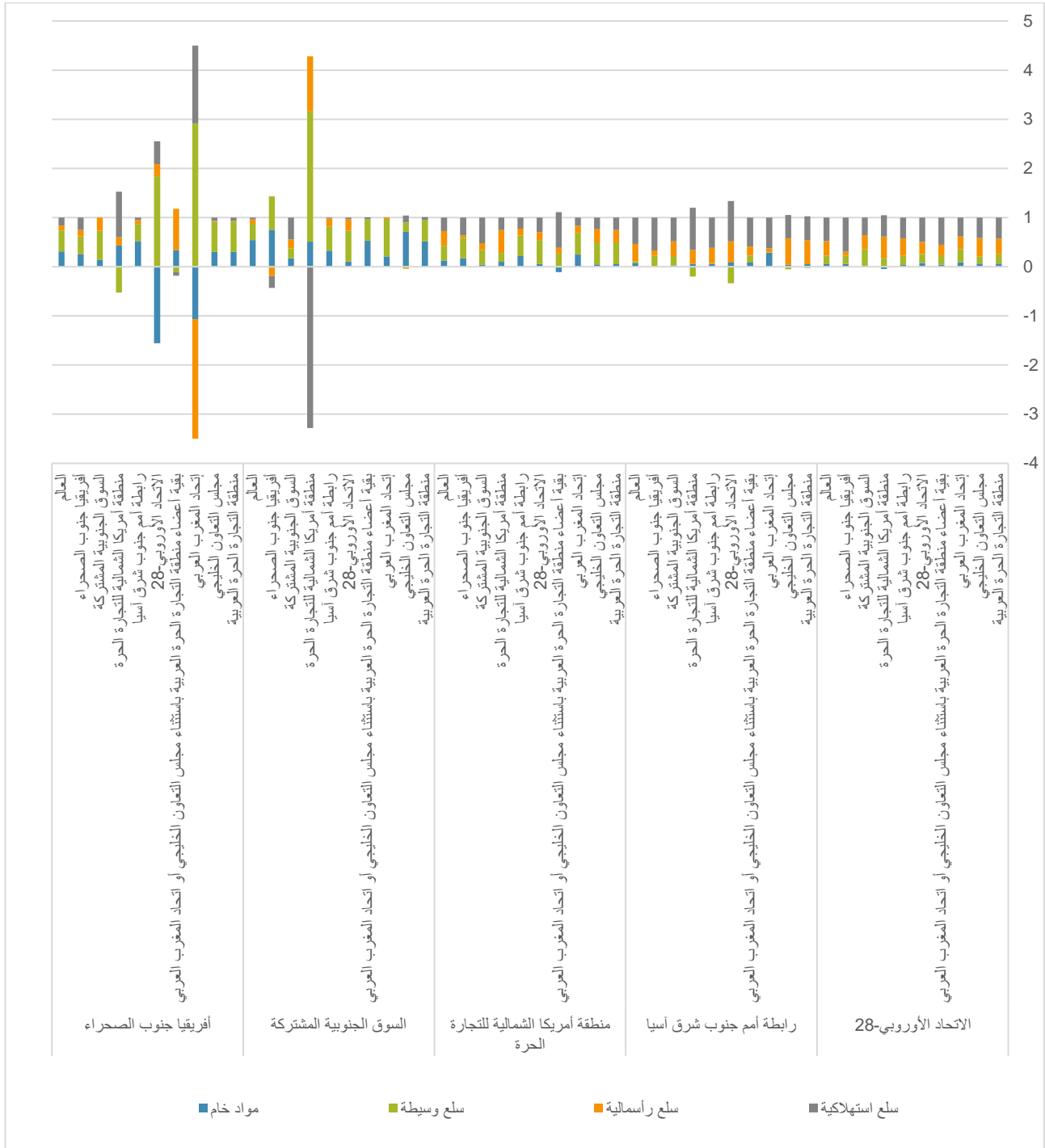
20- وهناك اختلافات كبيرة بين مجموعات البلدان العربية من حيث نوع السلع التي تدفع التغير في صادرات المنتجات الموجودة. ففيما يتعلق بمجلس التعاون الخليجي، بين عامي 1995 و2016، دفعت السلع الوسيطة هذا التغير إزاء معظم الشركاء، باستثناءات ملحوظة هي منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (مواد خام) والصادرات فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي (سلع استهلاكية). ويتغير ذلك بعض الشيء عند النظر إلى التغير بين عامي 2005 و2016، إذ تتفوق السلع الاستهلاكية على السلع الوسيطة في حالة بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي وأفريقيا جنوب الصحراء. وفي حالة اتحاد المغرب العربي، بين عامي 1995 و2016، كان التغير مدفوعاً إما بالمواد الخام (مجلس التعاون الخليجي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والسوق الجنوبية المشتركة) أو السلع الاستهلاكية (اتحاد المغرب العربي وبقية بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الأوروبي ومنطقة جنوب الصحراء أفريقيا). ومن الجدير بالذكر أنه عند النظر في التغير في قيمة المنتجات الموجودة خلال الفترة 2005-2016، نجد أن السلع الوسيطة تدفع التغير إزاء بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والسوق الجنوبية المشتركة، وفي أحيان كثيرة يكون ذلك على حساب المواد الخام (الشكل 5-ب). أما فيما يتعلق ببلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، فهناك أوجه توازن مع اتحاد المغرب العربي، أي أن التغير بين عامي 1995 و2016 في صادرات المنتجات الموجودة كان مدفوعاً أساساً بالمواد الخام (إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي والسوق الجنوبية المشتركة) والسلع الاستهلاكية (إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة). وكان التغير بين عامي 2005 و2016 في قيمة صادرات مجموعات البلدان في المنطقة من المنتجات الموجودة مدفوعاً بدلاً عن ذلك بالسلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة. و فقط في حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا كشريك، تهيمن المواد الخام على التغير في قيمة المنتجات الموجودة المُصدرة، رغم أن مساهمة السلع الوسيطة كبيرة إلى حدٍ ما.

21- وتختلف التكتلات والمناطق المختارة إلى حدٍ ما عن بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من حيث المنتجات التي تدفع التغير في قيمة المنتجات الموجودة. فمثلاً، تؤدي السلع الرأسمالية دوراً هاماً في دفع التغير في قيمة المنتجات الموجودة المُصدرة إلى تكتلات أكثر تقدماً، من مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، ويبدو أن هذا هو الحال بصرف النظر عن الفترة الزمنية المعنية. وبالنسبة لهذه التكتلات، ليست المواد الخام هامة إلى حدٍ كبير من ناحية دفع التغير في قيمة المنتجات الموجودة. غير أن السلع الوسيطة والاستهلاكية هامة، وقد أخذت السلع الاستهلاكية تصبح أكثر أهمية مؤخراً. ومجموعات المنتجات التي تدفع التغير في صادرات المنتجات الموجودة إلى السوق الجنوبية المشتركة وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء محددة بالشريك. فمثلاً، التغير في قيمة المنتجات الموجودة التي تصدرها السوق الجنوبية المشتركة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي مدفوع على وجه الخصوص بالمواد الخام، في حين يعزى التغير في معظمه إلى السلع الوسيطة إزاء الشركاء الآخرين المعنيين (الشكل 6). أما فيما يتعلق ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء، فقد كانت المواد الخام تهيمن بين عامي 1995 و2016 على التغير في صادراتها من المنتجات الموجودة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفي حالة صادرات أفريقيا جنوب الصحراء إلى بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، السلع الرأسمالية هي التي تدفع بالتغير. ومن المثير للاهتمام أيضاً أنه حتى مع الشركاء العرب، يبدو أن أهمية المواد الخام في تطور المنتجات الموجودة تتلاشى، وهي مدفوعة في الأونة الأخيرة بنزاياد السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية إزاء بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

الشكل 6- تركيبة المنتجات الجديدة حسب مرحلة التطوير في الكتل والمناطق التجارية الرئيسية ألفا- بين عامي 1995 و2016



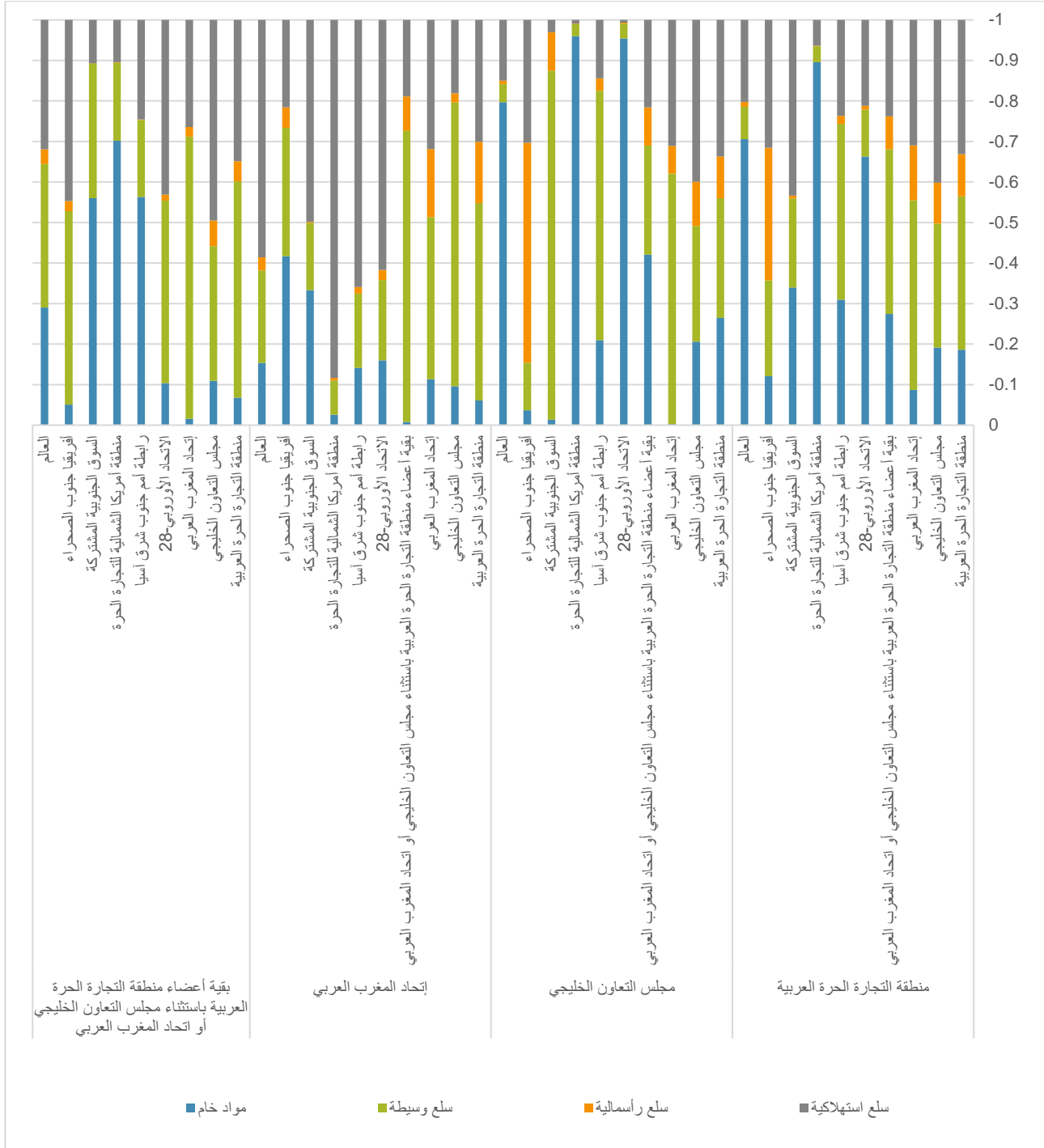
باء- بين عامي 2005 و2016



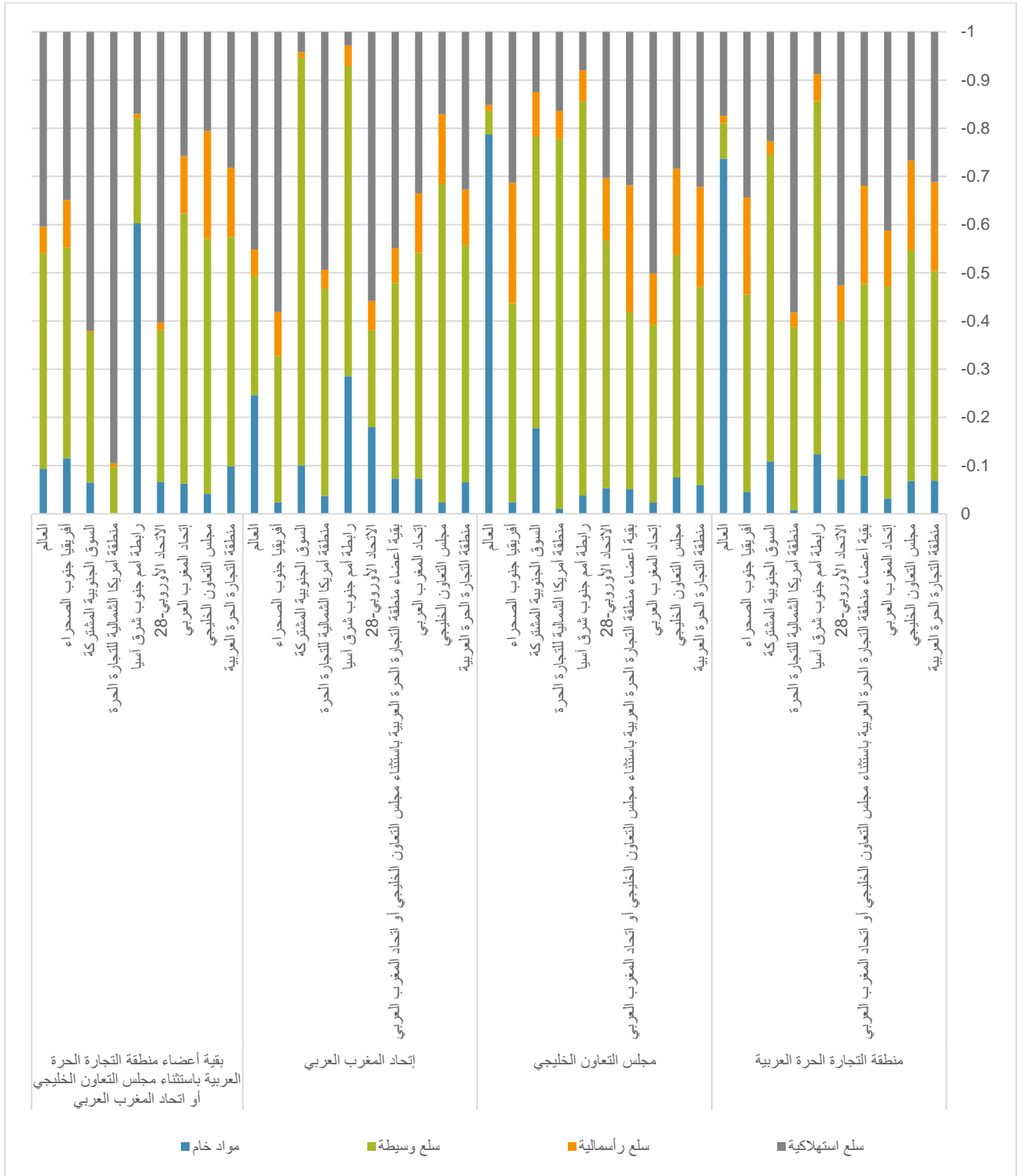
المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على بيانات قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (اطَّلَع عليها في كانون الثاني/يناير 2019).

الشكل 7- تركيبة المنتجات الموجودة حسب مرحلة التطوير في المنطقة العربية ومجموعات البلدان فيها

ألف- بين عامي 1995 و2016



باء- بين عامي 2005 و2016



المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على بيانات قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (اطّلع عليها في كانون الثاني/يناير 2019).

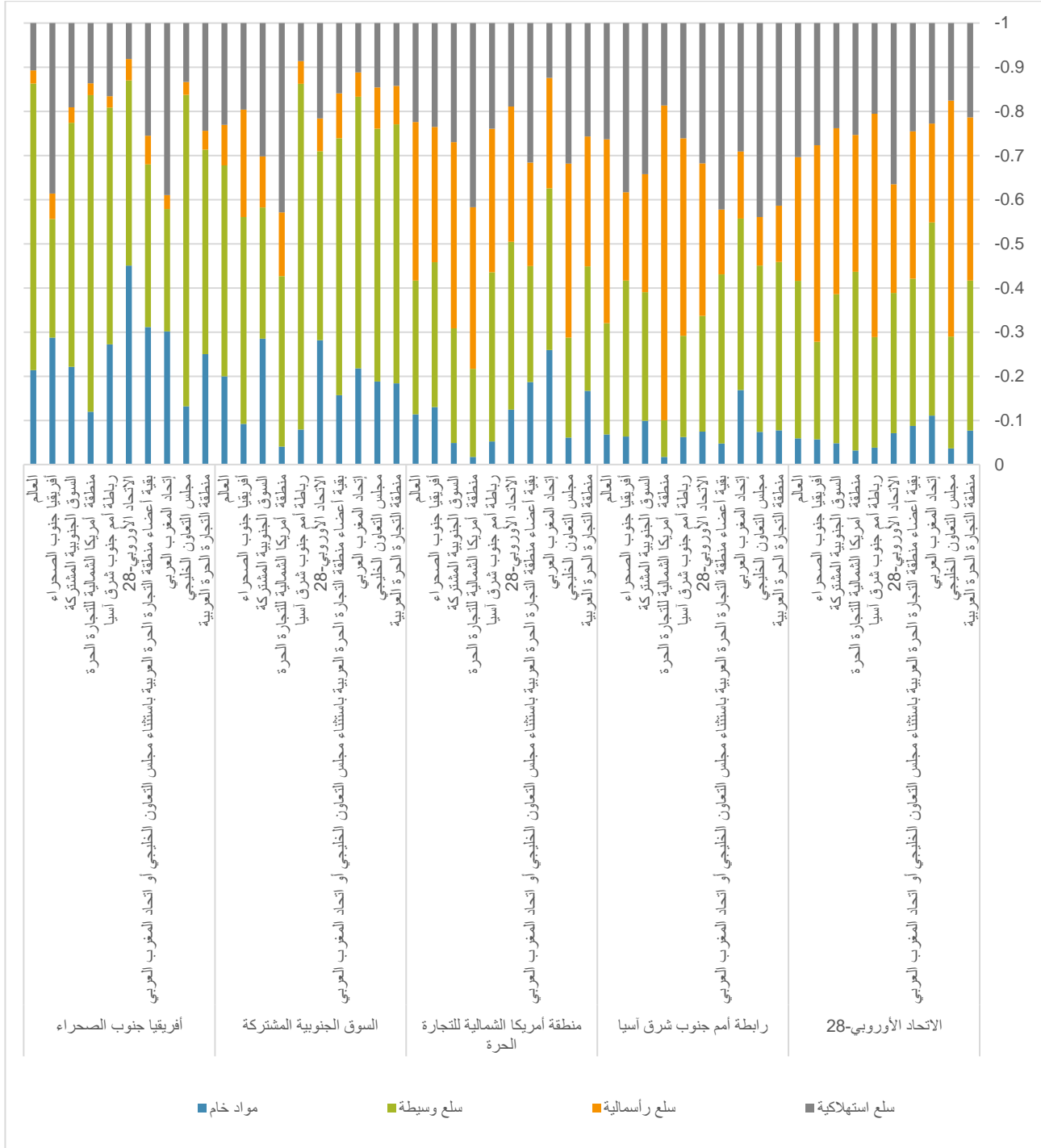
22- كما أن من المفيد أيضاً تحليل نوع المنتجات التي تتألف منها السلع التي توقفت. ففيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ككل، المنتجات المتوقفة في الصادرات البينية في المنطقة هي أساساً سلغ وسيطة، بصرف النظر عن الفترة الزمنية المعنية. وليست ضئيلة حصة السلع الرأسمالية في المنتجات المتوقفة في التجارة بين بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وبالنظر إلى تزايد أهمية السلع الاستهلاكية في المنتجات الجديدة في التجارة البينية في المنطقة على النحو المشار إليه أعلاه، ما يعني أن السلع الاستهلاكية أخذت تحل بصورة متزايدة محل السلع الوسيطة في تجارة السلع بين بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يبدو أن مدى تقاسم الإنتاج ضمن المنطقة أخذ في التضائل، مع أنه محدود النطاق أصلاً.

23- وفيما يتعلق بالشركاء من خارج المنطقة، فإن تركيبة المنتجات المتوقفة محددة للغاية بالشريك والفترة الزمنية. ففي الفترة بين عامي 1995 و2016، تركزت السلع الرأسمالية في صادرات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة في المواد الخام، لكنها تركزت في السلع الوسيطة بين عامي 2005 و2016. وفي حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تهيمن السلع الوسيطة على المنتجات المتوقفة في الفترتين الزمنيتين، ويبدو أن هذا الأمر قد تكثف في الآونة الأخيرة. وفي حين كانت المنتجات المتوقفة في صادرات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أساساً سلغاً استهلاكية بين عامي 1995 و2016، أصبحت السلع الوسيطة هي المهيمنة بين عامي 2005 و2016. وفيما يتعلق بصادرات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، زالت في الفترة الزمنية الأخيرة هيمنة السلع الرأسمالية لتحل محلها السلع الوسيطة.

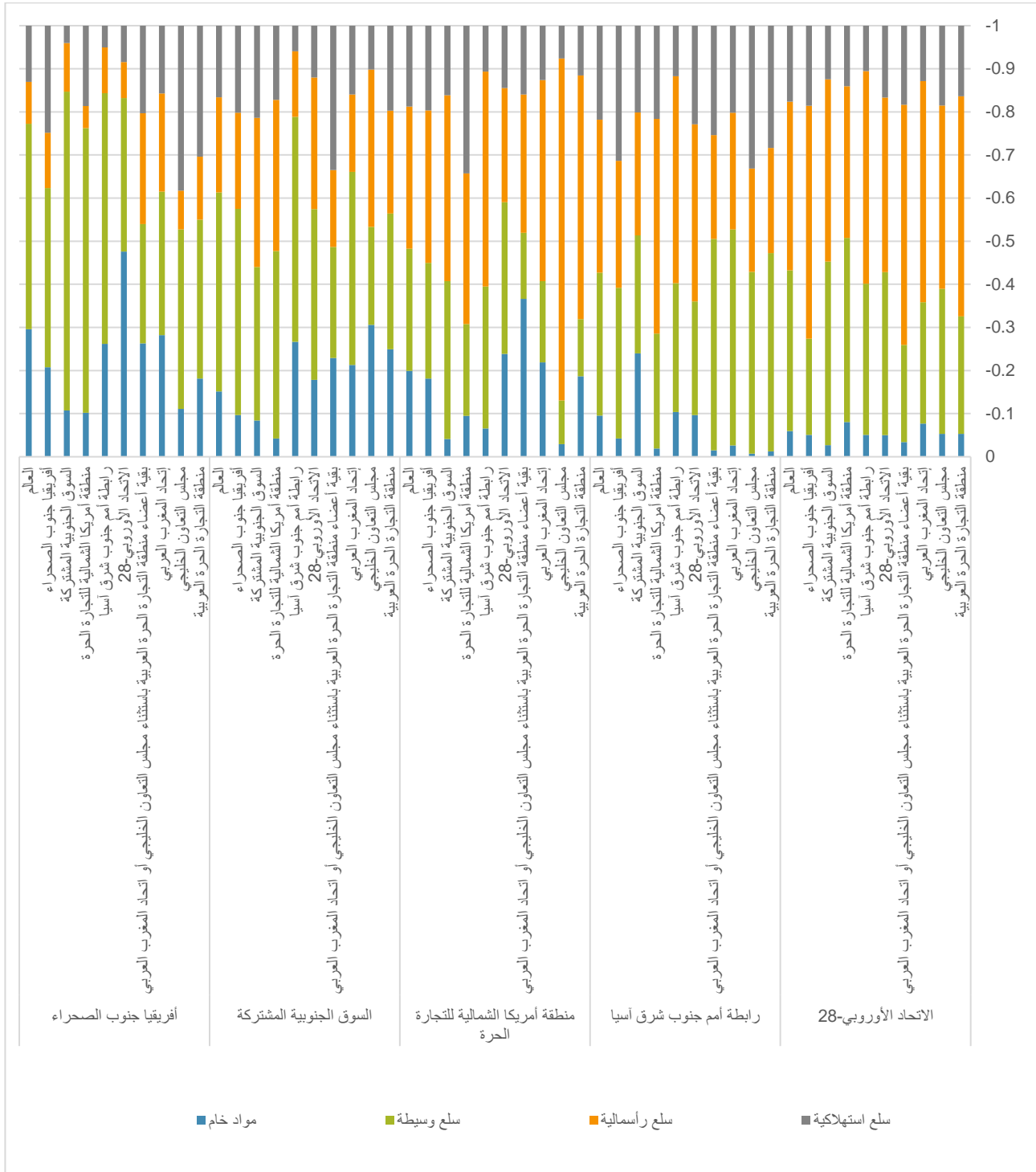
24- وعلى الرغم من أن تركيبة المنتجات المتوقفة تختلف عبر مجموعات البلدان في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وشركائها، هناك بعض الاتجاهات المشتركة. فبين عامي 1995 و2016، كانت المنتجات المصدرة المتوقفة في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي أساساً من المواد الخام والسلع الوسيطة، باستثناء ملحوظ للسلع الرأسمالية في حالة أفريقيا جنوب الصحراء. وقد تغير ذلك إلى حد ما بين عامي 2005 و2016، إذ تبرز السلع الوسيطة أكثر في المنتجات المتوقفة إزاء الشركاء المعنيين جميعهم. أما فيما يتعلق باتحاد المغرب العربي، فإن أهمية السلع الاستهلاكية في المنتجات المتوقفة ملحوظة إزاء بعض الشركاء من خارج المنطقة، بينما أهمية السلع الوسيطة ملحوظة إزاء الشركاء من بين بلدان المنطقة. وتشير النقطة الأخيرة، إلى جانب أن المنتجات الجديدة في الصادرات بين بلدان اتحاد المغرب العربي هي سلغ استهلاكية، أن من المحتمل أن يكون اتحاد المغرب العربي أخذ بالانفصام عن سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج الإقليمية، بدلاً من أن يحقق مزيداً من التكامل معها. وفيما يتعلق ببلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، تشكّل السلع الوسيطة حصة عالية إلى حد ما من الصادرات بين بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لكن هناك اختلافاً كبيراً في وضع مجموعة البلدان هذه عن حالة اتحاد المغرب العربي. فالصادرات البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لمجموعة البلدان هذه دينامية إلى حد ما في شريحة السلع الوسيطة، إذ تبرز هذه المنتجات أيضاً بين المنتجات الجديدة التي أدخلت على سلة التصدير. ويبدو أن صادرات مجموعة البلدان هذه من المواد الخام إلى بعض الأسواق التقليدية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والسوق الجنوبية المشتركة، أخذت في التضائل.

الشكل 8- تركيبة المنتجات المتوقعة حسب مرحلة التطوير في الكتل والمناطق التجارية الرئيسية

ألف- بين عامي 1995 و2016



باء- بين عامي 2005 و2016



المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على بيانات قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (اطَّلَع عليها في كانون الثاني/يناير 2019).

25- وفيما يتعلق بتركيبة المنتجات المتوقفة، يبدو أن البلدان المتقدمة النمو متميّزة إلى حدٍ ما عن التكتلات النامية، إذ تشكّل السلع الوسيطة والرأسمالية في حالة الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة معظم المنتجات المتوقفة من حيث القيمة إزاء الشركاء المختارين جميعهم تقريباً، كما أن حصة السلع الرأسمالية أخذت في الازدياد. وبالنظر إلى أن السلع الوسيطة والرأسمالية تشكّل معظم المنتجات الجديدة للاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، فإن هذه المنتجات أكثر دينامية، وهناك قدر كبير من الانتقال إلى منتجات مختلفة، ربما ذات قيمة مضافة أعلى، ضمن هذه المجموعات من المنتجات. وفي حالة السوق الجنوبية المشتركة وأفريقيا جنوب الصحراء، السلع الوسيطة مهيمنة وحصة المواد الخام في المنتجات المتوقفة كبيرة.

ثالثاً. الاستنتاجات والتوصيات

26- نستكشف في هذه الدراسة كيف تطورت صادرات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجموعات البلدان العربية إزاء عدد من التكتلات والمناطق المختارة كشريك من حيث الأسواق التي تُخدم والمنتجات المُصدّرة، أي بعبارة أخرى على بُعدي هامش التكتيف وهامش التوسع. ولقياس النتائج لبلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نقوم بذلك أيضاً لمجموعة متنوعة من التكتلات المتقدمة والنامية. وقد تمخضت عن ذلك بعض النتائج المثيرة للاهتمام، بما في ذلك:

- عبر بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجموعات البلدان العربية، يهيمن تصدير منتجات جديدة إلى أسواق قائمة على التغيّر في صادرات البضائع الثنائية إزاء معظم الشركاء؛
- من المثير للاهتمام أن الصادرات إلى الشركاء غير العرب تبدو أكثر دينامية، إذ أن حصتها من المنتجات الجديدة والأسواق الجديدة أكبر؛
- يبدو أن لدى التكتلات الأكثر تقدماً حصصاً مرتفعة نسبياً من المنتجات الموجودة الموجهة إلى أسواق قائمة. ومن التفسيرات الممكنة لذلك أنها تميل إلى أن تكون لها سلال صادرات وعلاقات تصدير راسخة؛
- لدى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء دينامية مرتفعة إزاء معظم التكتلات الشريكة المعنية؛
- تهيمن على المنتجات الجديدة السلع الوسيطة والاستهلاكية في حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجموعات البلدان العربية، باستثناء ملحوظ هو اتحاد المغرب العربي الذي تهيمن عليه المنتجات الاستهلاكية؛
- المنتجات المتوقفة في الصادرات بين بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي أساساً سلع وسيطة.

27- ومن النتائج الملفتة للنظر أنه على الرغم من أن البلدان العربية دينامية إلى حدٍ ما، وإن ليس بقدر أفريقيا جنوب الصحراء، من حيث إدخال منتجات جديدة والتوسع في أسواق جديدة عموماً، فإن الصادرات البينية في المنطقة وفي مجموعات بلدانها ليست دينامية كالصادرات إلى خارج المنطقة. وهذا أمر مثير للاهتمام أكثر بالنظر إلى أن عدداً من الاتفاقات التجارية الإقليمية بين مجموعات البلدان دخلت حيز التنفيذ خلال فترة التحليل. ويقدم هذا الاستنتاج دليلاً آخر على استثناء عوامل تعرقل التجارة الإقليمية رغم إزالة الحواجز الجمركية.

وتتراوح هذه العوامل على وجه الخصوص من انتشار الحواجز غير الجمركية إلى قواعد المنشأ التقييدية على نحو غير ملائم، إلى النطاق المحدود نسبياً لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي لا يغطي غير تجارة البضائع فقط، إلى الاتفاقات التجارية المتداخلة(2).

28- ويتمثل أحد السبل الرئيسية لتعميق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في توسيع نطاقها ليشمل الخدمات، ما قد يتيح فرصاً جديدة للمنطقة. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان العربية أن تتابع اتفاق تحرير التجارة في الخدمات بين البلدان العربية وضمن الوفاء بالالتزامات في هذا الشأن. وتمثل اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي فرصة أخرى يمكن من خلالها للبلدان العربية المعنية الاستفادة من موارد شركائها المالية وخبراتهم الفنية لتحرير الخدمات.

29- وفي ضوء ترسانة الاتفاقات التجارية التي عقدها البلدان العربية، ينبغي أن يستند توسيع التكامل التجاري مع مناطق أخرى إلى استراتيجية تنموية شاملة. وما زال ذلك يشكل تحدياً هاماً، خاصة بالنظر إلى المبادرات التجارية القارية الهامة والحرب التجارية الجارية.

30- وثمة استنتاج هام آخر من منظور التجارة البينية العربية هو تزايد أهمية السلع الاستهلاكية في المنتجات الجديدة في التجارة البينية في المنطقة. وإلى جانب الاستنتاج بأن المنتجات المتوقفة في التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي في الغالب وبتزايد سلع وسيطة، فإن السلع الاستهلاكية هي التي تحل محلها. ويشير ذلك إلى أن تقاسم الإنتاج ضمن المنطقة يبدو في تضال، مع أنه محدود فعلاً. وفي هذا الصدد، ما زالت صياغة سياسات على المستويين الإقليمي والوطني لتشجيع بناء وتوسيع نطاق سلاسل القيمة الإقليمية والإمدادات الإقليمية تشكل تحدياً رئيسياً.
